البيضاء: إيران تتلاعب بمشاعرنا.. وأسرانا رهائن في طهران

□ بغداد/ المدى

الشمري

اتهمت كتلة العراقية البيضاء، أمس الخميس، إيران بـ"التلاعب بمشاعر العراقيين" من خلال إصرارها على احتجاز عراقيين كرهائن وليس كأسرى،

وقال النائب عن العراقية البيضاء، كاظم الشمري، في بيان، صدر امس عن المكتب الإعلامي للكتلة، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "ملف الأسرى العراقيين لدى إيران يفترض أن يكون قد أغلق منذ سنة ١٩٩١ وأن يكون انتهى بشكل فعلي بعد سقوط النظام السابق سنة ٢٠٠٣ وعودة العلاقات العراقية الإيرانية إلى سابقٍ عهدها في الستينات والسبعينات"، معرباً عن "أسفه الشديد لأنه لم ينته حتى يومنا هذا".

وأكد الشمري أن "إيران تلعب اللعبة المعهودة ذاتها في المساومة على عواطف العراقيين ومشاعرهم من خلال الاحتفاظ بأبنائهم كرهائن، وليس كأسرى باعتبار أنه لا توجد حاليا حرب بين البلدين".

وأضاف النائب الشمري، أن "الأوساط الخارجية هي من تبحث عن مصالح الشعب العراقي، وهي من تتعاطف مع آلامه وأوجاعه بدلاً من أن تقوم بهذه المهمة أطراف عراقية"، كشفت وزارة حقوق الإنسان أمس عن قرب إغلاق ملفي الأسرى والمفقودين بين العراق وإيران، مشيرة إلى وصول المباحثات بين الطرفين الى مراحل متقدمة.

وتتهم كتل سياسية عراقية، طهران، باستمرارها في احتجاز ٣ آلاف الى ٦ آلاف أسير لديها، على رغم انتهاء الحرب قبل ٢٣ سنة، وتطالبها بالإفراج عنهم.

وقال المتحدث باسم الوزارة كامل امين مطلع الاسبوع الحالي إن "ملف الاسرى والمفقودين تحول بعد عام ٢٠٠٣ من ملف سياسي إلى إنساني"، مبينا أن "هناك لجنة مشتركة تبحث في الملف وبإشراف الصليب الاحمر الدولي".

وأوضح أمين أن "ملف الأسرى والمفقودين مع ايران تستطيع القول بأنه ملف في طريقه إلى الاغلاق بعد الوصول الى مراحله النهائية"، مشيرا الى أن "بعض ذوي الشواهد والادلة لدى الجانب العراقي بحاجة الى إجابات من الطرف الإيراني والاخير لديه عدد محدود من تلك الشواهد والأدلة".

وفي السياق ذاته، قالت عضو لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب، اشواق الجاف ان الحكومة عازمة على انهاء هذا الملف، بالاضافة الى المعتقلين الموجودين في الكويت والسعودية.

وقالت الجاف في تصريح لـ(المدى)، سابق "من خلال لقاءاتنا المتكررة بوزير حقوق الإنسان واطلاعنا على ارقام اعداد الأسرى الموجودين في إيران تبيّن لنا ان الحكومة عازمة وبشكل جدي على إنهاء هذا الملف الإنساني الذي يعد احد ابرز القضايا الإنسانية التي تعانيها البلاد".

اما فيما يخص المعتقلين الموجودين في الكويت والسعودية قالت الجاف "وصلنا في هذا الملف إلى المراحل النهائية ومن الممكن غلقه في فترة قليلة"، مطالبة السعودية باستبدال الرعاة العراقيين الذين تجاوزا الحدود بالإرهابيين الذين تم إلقاء القبض عليهم، موضحة "استفسرنا من وزير حقوق الإنسان عن إمكانية حدوث هذا الأمر"، غير انه أجاب بعدم التجاوز على القوانين التي تتعلق بالإرهاب وبالتالي من غير المنصف أن يتم استبدال متجاوزين على الحدود بمرتكبي جرائم إرهابية يعاقب عليها القانون بشد أنواع الجزاء.

طالبت عضو مجلس النواب عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف بتفعيل المواد القانونية التي تعاقب مرتكبي الجرائم التي تهدد وحدة واستقلال العراق.

وقالت نصيف في بيان تلقت (المدى) نسخة منه إن مايجري في الساحة السياسية من صراعات اقليمية تهدد وحدة وسلامة واستقلال العراق تعد جريمة بحق الشعب العراقي، مما يستوجب معاقبة مرتكبي هذه الجرائم.

وأضافت نصيف إن هناك نصوصا عقابية لمرتكبي هذه الجرائم جاءت في المادة ١٥٦ وماتلاها من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

وتابعت إن من واجبنا اليوم ان نطالب بتفعيل هذه المواد القانونية لا سيما وأن العراق يمر بمرحلة حساسة تتزامن مع انسحاب القوات الأمريكية ما قد يرافق هذا الانسحاب من تدخلات اقليمية تهدد وحدة واستقلال العراق.

اتفاق يقضي بتقديم العراقية مرشحي الدفاع في البرلمان

كتلة حل: تقسيم البلاد رد فعل طبيعي على الشعور بالتهميش والإقصاء

□ بغداد/ المدى

قوات الجيش العراقي

قال الأمين العام لائتلاف أبناء العراق الغيارى الشيخ عباس المحمداوي ان ائتلاف منظمات المجتمع المدني المستقلة اتفق مع القائمة العراقية على ان يتم تقديم أسماء المرشحين الستة لوزارة الدفاع الى العراقية بشكل رسمي لغرض التصويت عليهم داخل البرلمان.

واضاف المحمداوي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه بعد أن طرحنا اسماء المرشحين الستة لتولي منصب وزير الدفاع جرت مباحثات واتصالات مع اعضاء في القائمة العراقية وتم التوصل الى اتفاق يقضي بتسليم الأسماء إلى العراقية بشكل رسمي ثم تعرض على رئيس الوزراء ومجلس النواب لغرض التصويت عليها.

وأوضح إن الاتفاق اشترط ان لايكون احد المرشحين مشمولا بإجراءات المساءلة والعدالة او يكون عضوا في احد الاحزاب السياسية لضمان مهنيته وحياديته في ممارسة مهامه.

وتابع المحمداوي من المؤمل ان نلتقي رئيس القائمة العراقية اياد علاوي غدا (اليوم) الجمعة للتباحث حول هذا الموضوع مشيرا الى إن منظمات المجتمع المدني ستساهم ايضا في حل عقدة وزارة الامن الوطني وجهاز المخابرات بطريقة سلسة وبروح وطنية تعتمد مصلحة الشعب العراقي معيارا اساسيا في التعاطي مع المسألة.

تأتي هذه التصريحات بعد ايام من سحب احد مرشحي القائمة العراقية لوزارة الدفاع، ترشيحه احتجاجا على ما اسماه سياسة الإقصاء والتهميش التي تمارسها الحكومة، مؤكدا أنه لن يكون جزءا من حكومة تستخدم مواردها لاستهداف شعبها، وقال النائب عن العراقية ومرشحها لوزارة الدفاع سالم دلي خلال مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان، مطلع الاسبوع الحالي، وحضرته (المدى) "أعلن سحب ترشيحي كوزير للدفاع احتجاجاً على سياسة الإقصاء والتهميش التي تمارسها الحكومة"، مؤكدا انه لن يكون "جزءاً من حكومة تستخدم مواردها لاستهداف شعبها". واتهم دلي ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي بالتفرد وتهميش الشركاء في العملية السياسية في إشارة الى العراقية، وقال "إن "الشعب لا يخفى عليه مدى التدهور الذي تشهده العملية السياسية في البلد بسبب تفرد ائتلاف دولة القانون وإصراره على التنكر لاستحقاقات شركائه في العملية السياسية"، مشيراً إلى أن "هذا الأمر انعكس سلباً على الأوضاع في البلاد بعدم حسم الملفات العالقة من استحقاقات القائمة العراقية والمتمثلة بمجلس السياسات العليا وملف وزارة الدفاع وإصرار دولة القانون على اعتماد الإقصاء والتهميش والمماطلة".

وكانت القائمة العراقية قد أعلنت في الـ١٨ من آب الماضي، عن تقديمها تسعة مرشحين لاختيار أحدهم لحقيبة وزارة الدفاع من بينهم النائب سالم دلي.

وكلف رئيس الوزراء نوري المالكي، في الـ١٦ من آب الماضي، وزير الثقافة سعدون الدليمي بتولي وزارة الدفاع وكالة، بسبب تأخر العراقية بتقديم مرشحيها.

فيما حذرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، في الـ٢٥ من آب الماضي، رئيس الوزراء نوري المالكي من "نهج التفرد" بالحكم، عقب تعيينه سعدون الدليمي وزير دفاع بالوكالة مؤكدة أنه يستهين بالوزراء في الحكومة وقام بترسيخ نفوذه الشخصي من خلال محاربة وإقصاء بقية الشركاء في العملية السياسية، محمّلة المجتمع الدولي مسؤولية الحفاظ على الاستقرار في البلاد.

واعرب النائب عن العراقية والقيادي في كتلة (حل)، " ان استحقاقات القائمة العراقية بدت وكأنها هبة تتفضل بها دولة القانون على شركائها في العملية السياسية"، محملا رئيس الوزراء نوري المالكي "مسؤولية تدهور أوضاع البلاد وآخرها مشاريع التقسيم والتي جاءت كردة فعل طبيعي للظلم والاضطهاد والفقر والجوع والبطالة وعدم احترام حقوق المواطنة".

قالت عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية انتصار علي الجبوري إن أمام قائمتها عدة خيارات لتقويم العملية السياسية منها الانسحاب من الحكومة او سحب الثقة منها بعد ان عجزت الاخيرة على القيام بالتزاماتها.

واضافت الجبوري لوكالة الصحافة المستقلة إن هذه الاجراءات ستأتي بعد ان تقتنع العراقية من عدم و جود استجابة لمطالبها الوطنية وعدم تحقيق الشراكة الوطنية الحقيقية التي تنادي بها ولعدم الالتزام بالاتفاقات الموقعة بين الاطراف السياسية المختلفة.

واوضحت الجبوري إن الاوضاع العراقية الحالية لاتحتمل المماطلة والتسويف من البعض بعدم تنفيذ الاتفاقات بين شركاء العملية السياسية خاصة في ظل اقتراب موعد الانسحاب الامريكي والاوضاع السائدة في بعض دول الجوار والاقليم والتي تؤثر بصورة او اخرى على الاوضاع في العراق.

واكدت على ضرورة سعي الاطراف السياسية المختلفة الى التوصل للتوافق الوطني الحقيقي والى تنفيذ الشراكة الوطنية في ادارة البلاد من اجل ضمان استقرار كامل للعراق وبجميع النواحي.

وتخشى قوى وشخصيات سياسية عدم توصل الاطراف السياسية لتوافق وطني يسبق الانسحاب الامريكي نهاية العام الحالي قد يؤدي الى تدهور في اوضاع العراق وعلى مختلف الاصعدة

النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان قال أمس الأول أن العراق لايمتلك قراراً موحداً في أغلب القضايا السياسية والخارجية، مشيراً الى أن ٩٠٪ من القرارات العراقية سواءً على المستوى الداخلي او الخارجي غير موحدة.

وأضاف عثمان: نتيجة عدم وجود توافق في الرؤى السياسية، والخلافات الكبيرة بين الكتل السياسية، شتت الموقف العراقي على مستوى القضايا الدولية والسياسية، ولاسيما موقف العراق الأخير في الجامعة العربية بشأن الأوضاع السورية.

وأشار عثمان إلى أن العراق يفتقد موقفا موحدا بقراره، بسبب الخلافات السياسية التي تتوسع بشكل مستمر، فالخلافات أثرت كثيراً على الموقف العراقي، وستؤثر بشكل أكبر إذا استمر الحال على ما هو عليه، وتابع: العراق بحاجة الى موقف موحد خلال الفترة المقبلة ولاسيما أنه بدأ يعتمد على نفسه في القضايا الدولية، وبدأت الحكومة العراقية تحصل على دعم من اغلب دول العالم، مبيناً: أن ٩٠٪ من القرارات العراقية سواءً على المستوى الداخلي او الخارجي غير موحدة.

خلاف بين المالكي ومساعديه على مكتب التعاون الأمني

تقرير أميركي: على واشنطن التعامل بلطف مع الحساسيات العراقية بعد الانسحاب

□ بغداد/ المدى

قال الباحث الاميركي مايكل نايتس في تقرير حول العراق فيما بعد الانسحاب العسكري الاميركي انه "حالما يكتمل الانسحاب، فإن واشنطن سوف تحتاج إلى أن تخطو بلطف على الحساسيات العراقية وألا تبالي بالإساءات وأن توسع مدى الأصوات الدولية القادرة على التأثير إيجابيا على بغداد."

وفي تقريره الذي نشره في "معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى"، قام نايتس بتحليل ما اسماه "مخاطر الوجود المتواصل" في العراق.

جنود اميركيون يخلون قواعدهم... أ.ف.ب

واوضح الباحث الاميركي ان مكتب التعاون الأمني في العراق سوف يحتفظ بـ"موقع دائم" في السفارة الاميركية في بغداد إلى جانب مكاتب تابعة في تكريت (تركز على مشكلات القوات الجوية) وقاعدة أم القصر البحرية (للشؤون البحرية) ومركز التاجي الوطني للوجيستيات ومركز بسماية التدريبي الذي سوف يبقى في الخدمة حتى ٢٠١٥ على الأقل.

واشار نايتس الى ان مكتب التعاون الأمني ربما يعين أيضا طاقما في مكاتب وزارة الخارجية الاميركية في البصرة وأربيل وكركوك وكذلك قاعدة ساثر الجوية (وهي جزء من مطار بغداد الدولي) ووزارة الداخلية العراقية.

ويجعل اتفاقية الإطار الاستراتيجي العام ٢٠٠٨ الأساس المهيمن على أنشطة مكتب التعاون الأمني وهو الوضع الذي يمكن أن يطرح عقبات أمام الأفراد على الأرض بل ويثير أزمات دبلوماسية.

واشار الباحث الاميركي الى انه طبقا لمكتب المساءلة الحكومي فإن أفرادا من عسكريي البنتاغون والمدنيين يعملون بدوام كامل لمكتب التعاون الأمني، "يمكن إسناد المهمة الدبلوماسية لهم باعتبارهم طاقما إداريا وفنيا مع بعض حمايات الوضع مثل الامتيازات والتحصينات المقدمة بناء على اتفاق للعلاقات الدبلوماسية".

وتابع انه رغم أن رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعم علنا هذا الخيار، إلا أن أصواتا عراقية أخرى، من بينهم بعض أقرب المستشارين للمالكي، يظهرون دعما أقل، مشيرا على سبيل المثال الى انه في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، صرح مساعد المالكي سامي العسكري أن مكتب التعاون الأمني ينبغي قصره على "فقط ٢٠٠ أو ٣٠٠" فرد اميركي.

وحذر الباحث من عدم وجود اتفاقية جديدة تسمح بالتصيد العراقي للأخطاء.

وعلى سبيل المثال، اشار نايتس الى ان اتفاقية ٢٠٠٨ تعرف "القوات الاميركية" التي يجب أن تنسحب بأنها "الكيان الذي يتألف من أفراد القوات المسلحة الاميركية والمكون المدني المصاحب لهم وكل الممتلكات والمعدات والمواد التي تضعها القوات المسلحة الاميركية في أراضي العراق".

وتابع انه أن اتفاق العلاقات الدبلوماسية يعطي الدول المضيفة الحق في إشعارها بكل شيء عن الأفراد المعينين في البعثات الخارجية وكذلك الحق في منع الأفراد العسكريين الأجانب من حمل بنادق أو ارتداء زي رسمي.

واضاف ان أن الكثيرين من أفراد وزارة الخارجية قد تعرضوا بالفعل لمضايقات في نقاط بغداد المرورية بينما يعاني آخرون من احتجاز مؤقت للمرافقين واحتجاز المعدات أحيانا وبالتالي فإن احتمالية الإعاقات الدبلوماسية والأزمات القانونية بعد ٢٠١١ مرتفعة.

وخلص نايتس الى القول ان خصوم الشراكة الاستراتيجية الاميركية العراقية –وبخاصة الحكومة الإيرانية ومقتدى الصدر– سوف يفرحون بالمشاحنات المتكررة بين بغداد والسفارة الاميركية، مضيفا انهم ربما يسعون إلى استثارة مثل هذه الحوادث عن طريق وكلائهم داخل القوات المسلحة والوزارات الأمنية.

واعتبر ان المهمة التي تقودها وزارة الخارجية الاميركية، يمكن أن تعطي دروسا نافعة عن تكيف الجيش الاميركي مع التحديات في السنوات المقبلة مثل القيود على التحرك العسكري الاميركي داخل المدن العراقية بعد ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ وإنهاء الدوريات الاميركية الأحادية.

العطية: القضاء برّأ الصافي من تهم الفساد

□ بغداد/ المدى

العطية

أعلنت كتلة مستقلون المنضوية في ائتلاف دولة القانون صدور قرار من القضاء بتبرئة وزير التجارة السابق صفاء الدين الصافي من التهم المنسوبة اليه.

وقال رئيس الكتلة خالد العطية في مؤتمر صحفي عقد بمبنى مجلس النواب حضره مراسل (المدى) إن "القضاء العراقي اسقط جميع التهم عن وزير التجارة السابق صفاء الدين الصافي بعد ثبوت بطلانها".

وأضاف إن "الصافي قدم الادلة الدامغة التي تثبت براءته من التهم التي نسبت اليه لاغراض سياسية"، مشيرا الى ان "قرار البراءة صدر من المحكمة الجنائية في البصرة".

ودعا العطية "بعض الاطراف السياسية الى عدم استخدام الاعلام كاداة للتسقيط السياسي".

يذكر ان مذكرة اعتقال صدرت بحق وزير التجارة السابق وزير الدولة الحالي صفاء الدين الصافي بالتورط في قضية الزيت الفاسد الذي استوردته وزارة التجارة بقيمة ٢٨٣ مليون دولار غير ان مذكرة الاعتقال جمدت بالرغم من ارسال هيئة النزاهة كتاباً الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء تطالب فيه بتنفيذ المذكرة".

وكان عضو لجنة النزاهة النائب صباح الساعدي قد أعلن عن صدور مذكرة اعتقال بحق وزيري التجارة السابقين صفاء الدين الصافي وعبد الفلاح السوداني لتورطهما بصفقة الزيت الفاسد.

وذكر أنّ اللجنة أصدرت مذكرة اعتقال بحق كل من وزير الدولة صفاء الدين الصافي ووزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني بعد أن أثبتت التحقيقات تورطهما المباشر بهذه الصفقة.

يذكر أنّ مجلس النواب شكّل لجنة تحقيقية لمعرفة المسؤولين عن استيراد كميات من الزيت الفاسد وبمبلغ يتجاوز الـ(٥٠) مليون دولار يراد توزيعها على المواطنين ضمن مفردات البطاقة التموينية.

وكان النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري عدي عواد كشف عن قيام وزارة التجارة بنقل شحنة الزيت الفاسد إلى محافظات البصرة وميسان وذي قار، على الرغم من معرفتها بانتهاء صلاحيتها، مشيراً إلى أنه قدم الوثائق الخاصة بذلك إلى رئاسة مجلس النواب لتشكيل لجنة تحقيق بالموضوع، داعياً وزير التجارة إلى اتخاذ موقف سريع لمنع توزيع الشحنة على المواطنين.

واعتبر وزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الدين الصافي، في ١٨ من نيسان الماضي، أن موقف وزارة التجارة، التي كان يشغل حقيبتها وكالة، يعد قانونياً في قضية زيت الطعام بعد أن رفضت تسلم الشحنة من الشركات المعنية، مبيناً أن التصريحات التي يطلقها بعض المسؤولين بهذا الخصوص لها "أبعاد أكبر وجاءت متعجلة".

وأكد رئيس البرلمان أسامة النجيفي، في ١٨ نيسان الماضي، أن البرلمان يتابع ملفات الفساد بدقة وحسم ومصداقية، كما شكل لجانا عدة للتحقيق في عقود وزارتي التجارة والكهرباء وهروب السجناء في البصرة وموضوع الزيت الفاسد.

وقلصت وزارة التجارة مفردات البطاقة التموينية إلى خمس مواد أساسية هي: الطحين والرز والسكر والزيت وحليب الأطفال، مؤكدة أنه سيتم إلغاء باقي مفردات البطاقة التموينية التي يمكن شراؤها من الأسواق المحلية كالبقوليات والشاي ومسحوق الغسيل والصابون وحليب الكبار.